

دعوى

القرار رقم (VR-2021-69)

الصادر في الدعوى رقم (V-2019-2112)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

غرامة الضبط الميداني

الملخص:

تقدّم المدعي بـلائحة دعوى تضمنت اعترافه على غرامة الضبط الميداني، ويطلب إلغاء قرار المدعي عليها. وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها طلبت من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً، وحيث دلت النصوص النظامية على أن إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعد تقبيله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها، وإذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى ولما كانت الجلسة المنعقدة يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢١/١٩، والتي تغيب فيها المدعي عن الجلسة مع ثبوت تبلغه ولم يقدم عذر تقبيله اللجنة، وحيث أن القاعدة الشرعية تنص على أن «المدعي إذا ترك ترَك والتارك يُترك»، فقد خلصت الدائرة بأن الدعوى غير مهيئة للحكم فيها وقررت شطبها. وحيث انقضت مدة ثلاثة أيام من تاريخ شطب الدعوى ولم يتقدم المدعي بطلب السير فيها، فتعتبر الدعوى كأن لم تكن، لذا قضت اللجنة بـشطب الدعوى و كأنها لم تكن.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة

- المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحـبه وـمن وـالـه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء ٦/٦/١٤٤٢هـ الموافق ٢١/١٩٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الأولى

للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المعرفة من (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم: (...)

وتخلص وقائع هذه الدعوى في أن، هوية الوطنية رقم (...), مالك، سجل تجاري رقم (...), بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على غرامة الضبط الميداني، ويطلب إلغاء قرار المدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها الهيئة العامة للزكاة والدخل، أجبت بما يلي: «أولاً: الدفع الشكلي: نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على ما يلي: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث أن تاريخ الإشعار بفرض الغرامة هو ٢٣/٠٤/٢٠١٨ م، وتاريخ تظلم المدعي لدى الأمانة هو ٢٠١٩/٣/١٤ م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً، وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعن مت遁ناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/٠٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المعرفة من، هوية وطنية رقم، مالك، سجل تجاري رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي شخصياً، وحضر، هوية وطنية رقم (...), ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفویض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٩٤/٩١/١٤٤١)، وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكثفة والتحقق من صفة كل منهما قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وطلب المدعي إلغاء قرار الهيئة بشأن فرض غرامة ضبط ميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، استناداً إلى التفصيل الوارد في لائحة الدعوى. ويسؤال ممثل الهيئة عن جوابه بما جاء في لائحة الدعوى؟ دفع شكلاً بعدم قبول الدعوى لفوات المدة النظامية لتقديم الدعوى وفقاً لنص المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، حيث أن إشعار الغرامة كان بتاريخ ٢٣/٠٤/٢٠١٨م، في حين قيد المدعي دعواها بتاريخ ٩/٣/٢٠١٩م، ويسؤال طرفي الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته؟ ذكر المدعي أنه تقدم باعتراض خلال المدة النظامية أمام الهيئة العامة للزكاة والدخل، وأنه تقدم بدعوى أمام اللجان الضريبية عن طريق البريد الإلكتروني وأنه لا يتذكر تاريخ تقديمها وطلب مهلة ليتمكن من تقديم ما يثبت صحة ما ذكر، وبعد المناقشة قررت الدائرة إمهال المدعي مدة أسبوع لتقديم ما لديه على أن يزود ممثل الهيئة بنسخة منه للرد عليه إن رغب في ذلك. وتأجيل نظر الدعوى إلى جلسة يوم الثلاثاء

بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١٩.

وفي يوم الثلاثاء ١٩/٠١/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها الثانية عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من، هوية وطنية رقم (.....)، مالك، سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعي ولا من يمثله مع ثبوت تبلغه بموعده هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى، وحضر هوية وطنية رقم (...)، ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم ١٤٤١/١٩١/١١٠٩٤)، وحيث لم يحضر المدعي ولا من يمثله مع ثبوت تبلغه بموعده هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى. وعلىه قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث ثبت للدائرة عدم حضور المدعي أو من يمثله الجلسة المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ١٩/٠١/٢٠٢١م، مع ثبوت تبلغه بموعده هذه الجلسة، وحيث نصت المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على: «١- إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها. ٢- إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن. ويجوز للمدعي دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى. إقامة دعوى تُقيد بقيد جديد»، وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوك لسلطة الدائرة التقديرية والمبني على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، ولما كانت الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٩/٠١/٢٠٢١م، والتي تغير فيها المدعي عن الجلسة مع ثبوت تبلغه ولم يقدم عذر تقبله اللجنة، وحيث أن القاعدة الشرعية تنص على أن «المدعي إذا ترك ترِك والتارك يُترك»، فقد خلصت الدائرة بأن الدعوى غير مهيئة للحكم فيها وقررت شطبها.

وحيث انقضت مدة ثلاثة أيام من تاريخ شطب الدعوى ولم يتقدم المدعي بطلب السير فيها، فتعتبر الدعوى كأن لم تكن.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
- شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.